# مقارنة اسئلة الاختبار للقانون التجاري

الفصل الاول 1435هـ الفصل الثاني 1435هـ الفصل الاول 1436هـ

## المحاضرة الأولى :

مفهوم التجارة في نظر القانون يختلف عن مفهومها في علم الاقتصاد. فالتجارة لدى الاقتصاديين تعني تداول الثروات وتوزيعها. أي تقتصر على عمليات الوساطة بين المنتج والمستهلك. في حين تتجاوز التجارة في القانون التجاري هذا المعنى لتضم الأنشطة الصناعية.

الفرق بين معنى التجارة في الاقتصاد ومعناها في القانون التجاري. في القانون التجاري معنى أوسع حيث تضم الأنشطة الصناعية على عكس الاقتصاد الذي يحكم التجار فقط.

يعتبر مفهوم التجارة لدى الاقتصاديين

a. مقتصر على تداول الثروات وتوزيعها
b. أوسع من مفهومه عند القانونين
c. نفس مفهومه في علم القانون
d. يتفقان شكلا ويختلفان ضمناً

يعتبر مفهوم التجارة لدى القانونيين.

a. يتفقان شكلا ويختلفان ضمنا
b. نفس مفهومه في علم الاقتصاد
c. مقتصر على تداول الثروات وتوزيعها
d. أوسع من مفهومه عند الاقتصاديين

مفهوم التجارة في نظر القانون يختلف عن مفهومها في علم الاقتصاد. فالتجارة لدى الاقتصاديين تعني تداول الثروات وتوزيعها. أي تقتصر على عمليات الوساطة بين المنتج والمستهلك. في حين تتجاوز التجارة في القانون التجاري هذا المعنى لتضم الأنشطة الصناعية.

الفرق بين معنى التجارة في الاقتصاد ومعناها في القانون التجاري. في القانون التجاري معنى أوسع حيث تضم الأنشطة الصناعية على عكس الاقتصاد الذي يحكم التجار فقط.

تعد التجارة عند أهل الاقتصاد:

a. نفس مفهومها تماماً عند أهل القانون
b. أوسع مفهوماً عن القانونيين. لأنها تضم الأنشطة الصناعية
c. مقتصرة على عمليات الوساطة بين المنتج والمستهلك. دون أن تضم الأنشطة الصناعية
d. يتفقان شكلاً ويختلفان ضمناً

### أولا: تعريف القانون التجاري

هو ذلك الجزء من القانون الخاص الذي يحكم الأعمال التجارية ونشاط التجار في ممارسة تجارتهم:

يدخل جماعة محددة من الناس داخل نطاق القانون التجاري وينطبق عليهم قواعده:

a. الاقتصاديون
b. الموظفون
c. التجار
d. المستثمرون

*ان القانون التجاري فرع من فروع القانون الخاص.

*ينظم فئة معينة من الأعمال التجارية

*ينطبق على طائفة معينة من الأشخاص هم التجار

ينطبق القانون التجاري على طائفة معينة من الأشخاص وهم: ← مكرر في نموذجين

a. المستثمرون
b. التجار
c. المدنيون
d. رجال الاعمال

السؤال جواب والجواب سؤال
استثناءات علي مفهوم التجارة
الكمبيالات واستخراج المعادن
a. يعتبران من مفهوم التجارة لوجود التداول فيهما
b. يعتبران من اعمال السمسرة والوكالة بالعمولة فقط
c. لا يعتبران من مفهوم التجارة لعدم وجود الشراء فيها
d. جميع الإجابات خاطئة
لا تعتبر من مفهوم التجارة .. لعدم وجود الشراء فيها
a. تداول العقارات والسمسرة
b. القلامة والوكالة بالعمولة
c. كل ما ذكر صحيح
d. الكمبيالات واستخراج المعادن
الصناعات الاستخراجية
-تداول العقارات
-تحرير الحوالات (الكمبيالات)
يعد شراء العقار لأجل بيعه من:
a. الأعمال المدنية
b. الأعمال المختلطة
c. الأعمال التجارية
d. جميع الإجابات خاطئة

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات والروابط بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد والدولة باعتبار الأخيرة شخصاً عادياً:
القواعد القانونية
قانون عام
قانون خاص
مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات والروابط التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة
مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات والروابط بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد والدولة باعتبارها شخصا عاديا
a. القانون المدني
b. القانون العام
c. القانون الخاص
d. القانون التجاري
متكرر بنفس الصيغة في الثلاث نماذج
القانون التجاري فرع من فروع .
القانون التجاري
a. قانون الشركات
b. قانون الأعمال
c. القانون الخاص
d. القانون العام

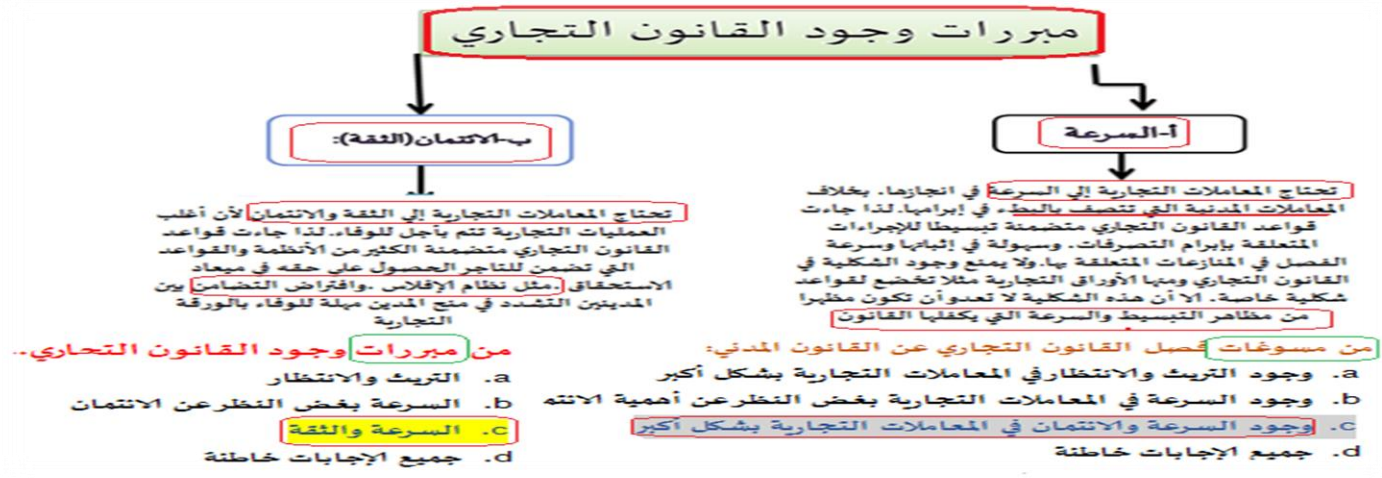
مبررات وجود القانون التجاري
أ-السرعة
ب-الائتمان(الثقة):
تحتاج المعاملات التجارية إلى السرعة في انجازها. بخلاف المعاملات المدنية التي تتصف بالبطء في إبرامها. لذا جاءت قواعد القانون التجاري متضمنة تبسيطا للإجراءات المتعلقة بإبرام التصرفات. وسهولة في إثباتها وسرعة الفصل في المنازعات المتعلقة بها. ولا يمنع وجود الشكلية في القانون التجاري ومنها الأوراق التجارية مثلا تخضع لقواعد شكلية خاصة. الا أن هذه الشكلية لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر التبسيط والسرعة التي يكفلها القانون
تحتاج المعاملات التجارية إلى الثقة والائتمان لأن أغلب العمليات التجارية تتم بأجل للوفاء. لذا جاءت قواعد القانون التجاري متضمنة الكثير من الأنظمة والقواعد التي تضمن للتاجر الحصول على حقه في ميعاد الاستحقاق .مثل نظام الإفلاس .وافتراض التضامن بين المدينين التشدد في منح المدين مهلة للوفاء بالورقة التجارية
من مسوغات فصل القانون التجاري عن القانون المدني:
a. وجود التريث والانتظار في المعاملات التجارية بشكل أكبر
b. وجود السرعة في المعاملات التجارية بغض النظر عن أهمية الائتم
c. وجود السرعة والائتمان في المعاملات التجارية بشكل أكبر
d. جميع الإجابات خاطئة
من مبررات وجود القانون التجاري..
a. التريث والانتظار
b. السرعة بغض النظر عن الائتمان
c. السرعة والثقة
d. جميع الإجابات خاطئة

هنا .. من المهم التركيز و الانتباة لصيغة السؤال والاجابة
تستلزم أغلب المعاملات التجارية إتمامها وقتاً:
a. نفس مدة إتمام المعاملات المدنية
b. أطول من مدة إتمام المعاملات المدنية
c. أقصر من مدة إتمام المعاملات المدنية
d. مدة إنجاز المعاملات ليست من الفروقات بين المعاملات التجارية والمدنية
غالبية المعاملات التجارية تحتاج الى وقت
a. نفس مدة المعاملات المدنية
b. أطول من المعاملات المدنية
c. أقصر من المعاملات المدنية
d. جميع ما سبق
غالبية المعاملات المدنية تحتاج لإتمامها
a. نفس مدة المعاملات التجارية
b. أطول من المعاملات التجارية
c. أقصر من المعاملات التجارية
d. مدة إنجاز المعاملات ليس من الفروقات بين المعاملات التجارية والمدنية
المعاملات التجارية تحتاج الى وقت أقصر
المدنية تأخذ وقت اطول من التجارية
الخلاصة

المصادر الرسمية:
1- التشريع التجاري
يقصد بالتشريع مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطه
التشريع المصدر الأول للقانون التجاري. ويتمثل التشريع التجاري السعودي في نظام
والأنظمة المكملة له مثل نظام الأوراق التجارية ونظام الشركات ونظام السجل التجاري ونظام
الوكالات التجارية ونظام الغرف التجارية والصناعية ونظام الدفاتر التجارية وغيرها.
يجب على القاضي الذي يعرض عليه النزاع أن يبحث عن حل له بالنجوء إلى النصوص التجارية ولا ينجأ إلى م
إذا لم يجد نصا تشريعيا يحكم النزاع المعروض
2-مبادئ الشريعة: إذا لم يجد القاضي نصا يحكم النزاع المعروض عليه في الأنظمة التجارية. فيجب عليه البحث في مبادئ
الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة التي تحكم كافة المعاملات. إذن إذا لم ترد في التشريعات التجارية نصوص
خاصة بعلاقة قانونية معينة فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية قبل النجوء إلى مصادر القانون التجاري
3-العرف التجاري: هو مجموعة من القواعد القانونية غير المكتوبة التي تنش
مسألة معينة على وجه معين مع اعتقادهم في إلزامها وضرورة احترامها . وال
التجار على اتباع قواعد معينة في معاملاتهم التجارية لفترة من الزمن مع ا
من قواعد القانون التجاري نشأت كعادات وأعراف قبل أن تصبح نصوصا
دخول القانون التجاري مرحلة التقنين الا أنه لا يزال العرف يقوم بدور لا يم
القانون التجاري وتطوير أحكامه . بل لا تزال بعض النظم التجارية كالبيوع ال
المستندية محكومة بقواعد عرفية . لا يجوز للعرف أن يخالف القواعد التش
مبادئ الشريعة. يلتزم القاضي بتطبيق العرف من تلقاء نفسه لأن القاعدة ال
4- العادات التجارية: يقصد بالعادات التجارية القواعد التي اعتاد التجار اتباعها في معاملاتهم التي
لذا لا تطبق العادة التجارية إلا في حالة اتفاق المتعاقدين عليها صراحة أو ضمنا .لذا تعرف بالعا
بأنها القاعدة التي شاعت واستقرت في المعاملات التجارية نتيجة اعتياد الأفراد الأخذ بها في عقودهم
اتجاه إرادة المتعاقدين ضمنا الى إتباع حكمها دون الحاجة الى النص عليها . ومن أمثلة العادات
ك معين في حزم البضائع أو تقديرها وزنا أو عددا قياسيا وغيرها.
العادة الاتفاقية عن العرف في:
-القاضي يطبق العرف من تلقاء نفسه دون أن يطالبه الخ
-لا يطلب القاضي من الخصوم اثبا
-يطبق القاض
من مصادر القانون التجاري الرسمية..
a. مبادئ الشريعة
b. الفقه
c. القضاء
d. مبادئ القانون الطبيعي

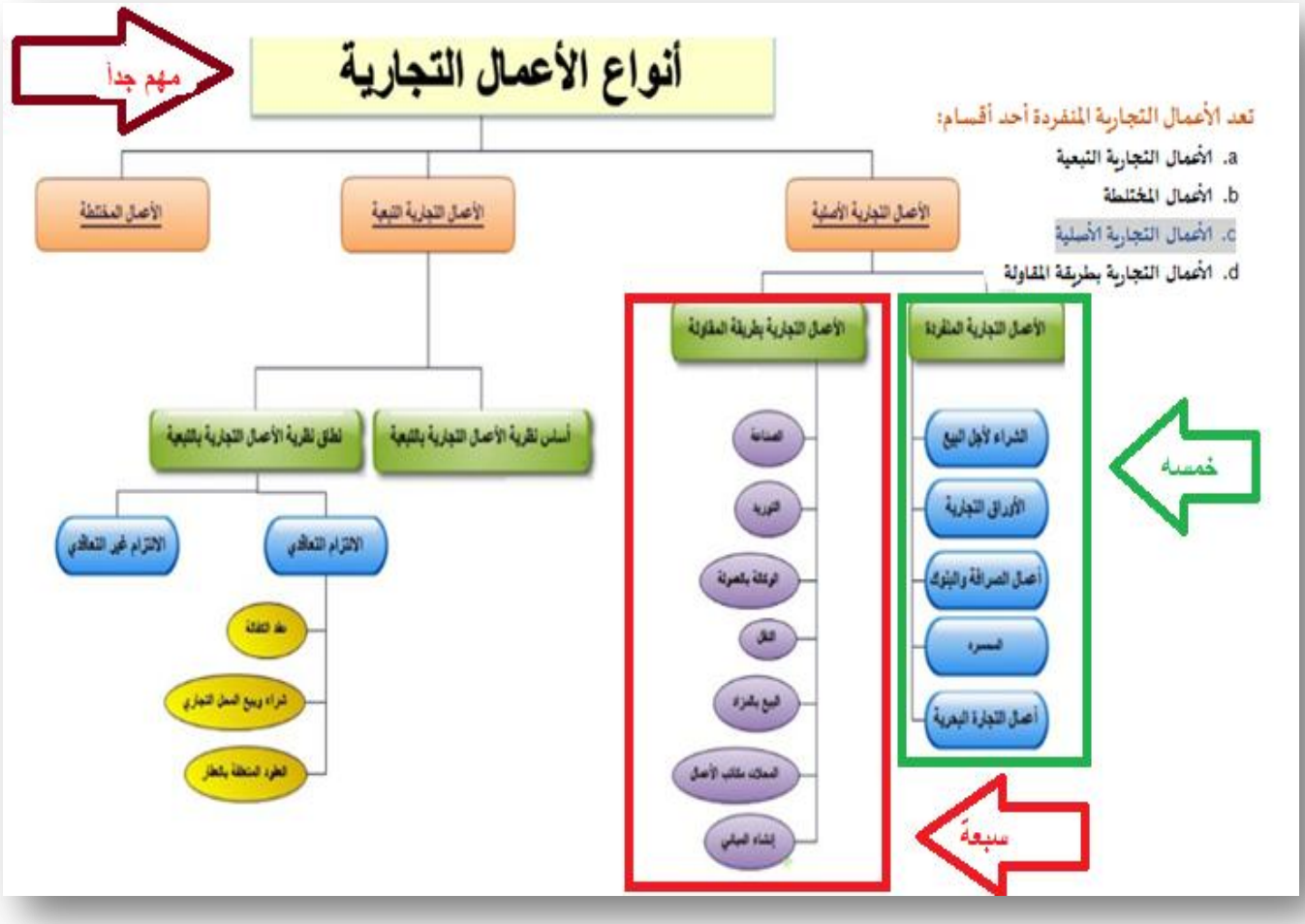


## المحاضرة الثانية :

### نطاق القانون التجاري

لما كان القانون التجاري يتمتع بذاتية واستقلال عن القانون المدني. فإنه من الضروري تحديد أساس تطبيقه أي تحديد ماهية الأعمال والأنشطة والأشخاص الذين يخضعون لأحكامه. وقد انقسم الفقه في تحديد الأساس الذي يعتمد عليه تطبيق القانون التجاري إلى نظريتين:

تقوم النظرية الذاتية على أساس..

a. طبيعة المحاكم
b. النظر إلى القائم بالعمل التجاري
c. طبيعة الاعمال التجارية
d. مكان العمل التجاري

**أولا : النظرية الذاتية أو الشخصية**

النظرية الذاتية أو الشخصية: -

a. تتخذ من التاجر أساساً لتطبيق القانون التجاري
b. تعتمد على العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري
c. أ و ب صحيحان
d. أو ب خاطئان.

تتخذ هذه النظرية من التاجر أساسا لتطبيق القانون التجاري. فالقانون التجاري هو قانون التجار وليس قانون الأعمال التجارية في تهتم بصفة القائم بالعمل لتحديد نطاق القانون التجاري حيث تعني بتعريف التاجر وتحديد المهمة التجارية. يستند أنصار هذه النظرية إلى نشأة القانون التجاري.

**ثانيا :النظرية المادية أو الموضوعية**

النظرية المادية أو الموضوعية .

a. تتخذ من التاجر أساساً لتطبيق القانون التجاري
b. تعتمد على العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري
c. أ+ ب صحيح
d. أ+ ب خطأ

تعتمد هذه النظرية على العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري .فالقانون التجاري هو قانون الاعمال التجارية أو هو تلك المجموعة من الأعمال التي ينص القانون على اعتبارها تجارية بصرف النظر عن صفة أو حرفة القائم بها. إذن هذه تتخذ هذه النظرية من طبيعة العمل أساساً لتحديد نطاق القانون التجاري.

## الأعمال التجارية .

يعتمد القانون التجاري السعودي على العمل التجاري كأساس في تطبيق أحكامه وذلك بغض النظر عن صفة الشخص القائم به. ولم يتضمن القانون التجاري – كغيره من القوانين التجارية الأخرى-تعريفا للعمل التجاري واقتصر فقط على تعداد الأعمال التجارية في المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية. ويذهب الرأي الراجح في الفقه إلى أن التعداد ورد على سبيل المثال بحيث يمكن إضافة أعمال تجارية جديدة وهو ما يتفق مع طبيعة التجارة وتطورها

### موقف القانون التجاري السعودي

اقتصر القانون التجاري السعودي على النظرية ..... كأساس في تطبيق أحكامه
ثم أخذ بنص عن النظرية الأخرى..
a. الشخصية او الذاتية
b. الغاية او الموضوعية
c. لم يأخذ أيا من النظريتين
d. جمع بين النظريتين

أخذ القانون التجاري السعودي بالنظرية المادية أو الموضوعية كأساس في تطبيق أحكامه إلا أن ذلك لا يعين أنه اقتصر على النظرية المادية بل أخذ بنصيب من النظرية الشخصية.
حيث عرف التاجر بأنه " هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له". كما يتضمن القانون السعودي بعض الأحكام الخاصة بالتجار مثل إمساك الدفاتر والخضوع للإفلاس.

- كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له:
a. تعريف الأوراق التجارية وفقاً للقانون التجاري السعودي
b. تعريف ريادة الأعمال وفقاً للقانون التجاري السعودي
c. تعريف الموظف الحكومي وفقاً للقانون التجاري السعودي
d. تعريف التاجر وفقاً للقانون التجاري السعودي

## أهمية التفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني

واحد من الاتي ليس من أوجه الاختلاف بين العمل التجارى والعمل المدنى..
a. قواعد الادعاء
b. قواعد الاثبات
c. القواعد الخاصة بالالتزام التجاري
d. قواعد الاختصاص القضائي

يختلف العمل التجاري عن العمل المدني من حيث قواعد الاختصاص القضائي وقواعد الإثبات و من حيث القواعد الخاصة بالالتزام التجارى .

### أ- الاختصاص القضائي

القضاء المختص بنظر المنازعات في الأعمال التجارية بالقضاء التجاري . نظرا لوجود قواعد تجارية يعرف تحكم الأعمال التجارية بخلاف الأعمال المدنية بهدف . دعم سرعة التجارة والائتمان التجاري.
"نظام المحكمة التجارية في عام 1350 هـ "

فرق القانونيون بين العمل التجاري والعمل المدني من حيث:
a. الاختصاص فقط
b. قواعد إثبات الالتزام فقط
c. لم يفرق القانونيون بين العملين أصلاً
d. جميع الإجابات خاطئة

### ب- قواعد إثبات الالتزام التجاري

تخضع معظم التشريعات الاجنبية الإثبات في المواد المدنية لبعض القيود كاشتراط الكتابة لإثبات التصرفات القانونية. أما في المواد التجارية فتحرص نفس التشريعات على تأكيد مبدأ حرية الإثبات ومن فهي تجيز إثبات التصرف القانوني التجاري بشهادة ثم الشهود وغيرها من وسائل الإثبات

### ج- القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية .

1. افتراض التضامن
2. تحريم نظرة الميسرة
3. الإعذار
4. الإفلاس

(التضامن – الإفلاس - المهلة القضائية – الاعذار – النفاذ المعجل – صفة التاجر)
في قواعد خاصة ..
a. الالتزامات التجارية
b. الاثبات
c. الاختصاص
d. جميع ما ذكر صحيح

## معيار التفرقة بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية

إذا كان التعداد الوارد في المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية قد ورد على سبيل المثال لا الحصر، فإن الفقه حاول البحث عن معيار يمكن على أساسه الكشف عن تجارية بعض الأعمال التي لم ينص عليها القانون، وبالتالي التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني، وقد فيلتقي هذا الشأن عدة نظريات تتمثل في:

### أولا: نظرية المضاربة

طبقا لهذه النظرية يعتبر العمل تجاريا إذا كان بقصد المضاربة أي بقصد تحقيق الربح.

لا يعتبر العمل تجاريا – طبقاً لهذه النظرية – إلا إذا قصد التاجر تحقيق الربح منه .

a. نظرية المضاربة
b. نظرية التداول
c. نظرية المقاولة
d. نظرية المشروع

### ثانيا : نظرية التداول

طبقا لهذه النظرية العمل التجاري يقوم على فكرة التداول فالأعمال التجارية هي التي تتعلق بالوساطة في تداول الثروات من وقت خروجها من يد المنتج إلى وقت وصولها إلى يد المستهلك.

- لا يعتبر العمل تجاريا" طبقاً لهذه النظرية "إلا إذا وجدت وساطة في تداول وتبادل الثروات:

a. نظرية المضاربة
b. نظرية التداول
c. نظرية المقاولة
d. نظرية المشروع

### ثالثا: نظرية المقاولة أو المشروع

تقوم هذه النظرية على النظر إلى كيفية ممارسة العمل وليس إلى العمل ذاته فالعمل لا يعتبر تجاريا إلا إذا يوشر علي وجه المقاولة أي علي وجه التكرار والاحتراف أي بصفة مستمرة ومنتظمة.

النظرية التي تقوم على النظر الى كيفية العمل وليس الى العمل ذاته

a. نظرية المضاربة
b. نظرية المقاولة
c. نظرية الموضوعية
d. نظرية التداول

هي الاعمال التي تعتبر تجارية اذا تمت على سبيل التكرار والاحتراف..

a. الاعمال المختلطة
b. الاعمال التجارية المنفردة
c. الاعمال التجارية بطريقة المقاولة
d. الاعمال التجارية بالتبعية

## تعريف العمل التجاري

هو العمل الذي يتعلق بتداول الثروات ويهدف إلى تحقيق الربح علي أن يتم ممارسته علي وجه المقاولة كلما تتطلب القانون ذلك . ويتضح من هذا التعريف أن العمل التجاري يقوم علي عنصرين أساسين:

1-قصد تحقيق الربح
2-التداول

العمل التجاري

a. صلاحية الشخص للاشتغال بالتجارة واكتساب صفة التاجر
b. الاتفاق بين المصانع على تنظيم انتاج السلع
c. تحمل الالتزامات المفروضة على التجار
d. يتعلق بتداول الثروات ويهدف إلى تحقيق الربح على أن يتم ممارسته على جه المقاولة

نظام " المجلس التجاري" الذي وضعه مجلس التجارة في جدة مكرر

a. القانون الالماني
b. القانون العثماني
c. القانون الامريكي
d. القانون الهندي

## ظهور وتطور القانون التجاري السعودي

نظام المجلس التجاري" هو قانون مقتبس من ..

a. القانون الالماني
b. القانون العثماني
c. القانون الامريكي
d. القانون الهندي

من المحاولات الجادة التي كان الهدف منها وضع مشروع خاص بالتجارة هو المشروع الخاص الذي وضعه مجلس التجارة في جدة عرف باسم " نظام المجلس التجاري " وكان هذا القانون مقتبس من القانون العثماني الذي كان بدوره مقتبس من القانون الفرنسي ولكن لم ير النور لسبب عدم توقيع الملك عليه.

وبعده بخمس سنوات وفي عام 1350 هـ صدر نظام المحكمة التجارية فكان شامل للتجارة البرية والبحرية لكن له يحط بجميع أوجه التجارة والنشاط الإقتصادي في البلاد ، مما أدى بالدولة لإكمال النقص وسد الثغرات بأنظمة مستقلة كنظام الأوراق التجارية وغيرها من الأنظمة التجارية الأخرى .

وكانت النهضة الحديثة التي مرت بها المملكة اثر كبير في وضع نظام شامل للشركات بوضع الأحكام الواجبة ا في تأسيسها وفي مزاولتها لنشاطها وعند انقضائها وتصفيتها حيث صدر نظام الشركات المال... الوزراء والمصادق عليه بمرسوم ملكي .

## المحاضرة الثالثة :

كل عمل نُص على تجاريته في نظام المحكمة التجارية صراحةٍ أو قياساً

a. الأعمال التجارية التبعية
b. الأعمال المختلطة
c. الأعمال التجارية الأصلية
d. الأعمال المدنية

## أنواع الأعمال التجارية

الأعمال التجارية الأصلية هي الأعمال التي نص نظام المحكمة التجارية علي تجاريتها صراحة . أو اعتبرت تجارية بطريق القياس. وتنقسم إلى نوعين أعمال تجارية منفردة وهي الاعمال التي تعتبر تجارية ولو وقعت لمرة واحدة وبصرف النظر عن صفة الشخص القائم بها. وأعمال تجارية بطريق المقاولة وهي الأعمال التي تعتبر تجارية إذا تمت علي وجه المقاولة أي علي سبيل التكرار والاحتراف.

تعتبر الاعمال التجارية المنفردة احد اقسام

a. الاعمال التجارية الاصلية
b. الاعمال المختلطة
c. الاعمال التجارية بطريقة المقاولة
d. الاعمال التجارية بالتبعية

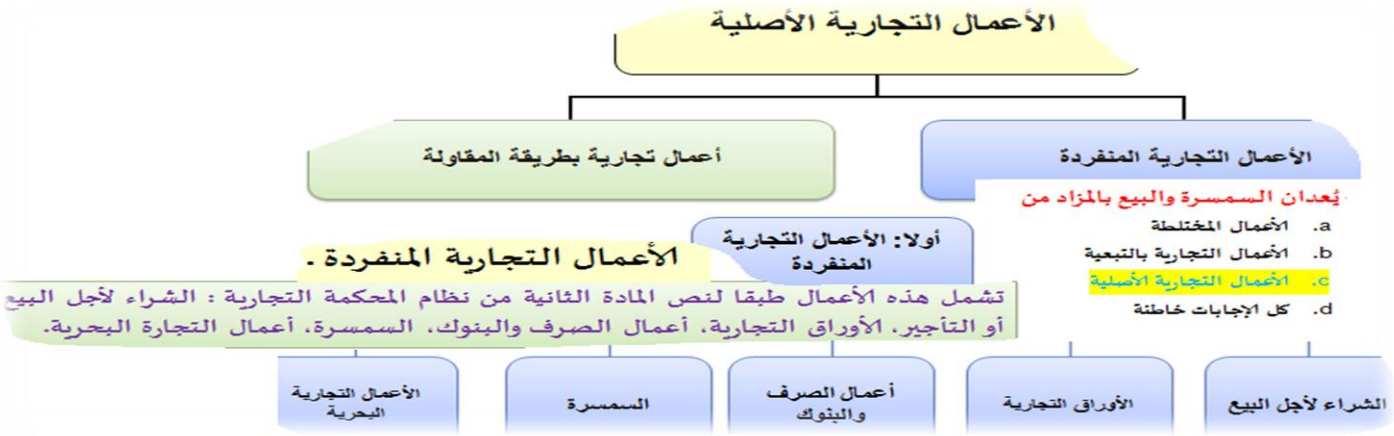

## ثانيا: الأوراق التجارية

يمكن تعريف الأوراق التجارية بأنها محررات مكتوبة وفقا لأوضاع شكلية محددة وتتضمن بيانات معينة حددها القانون وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقا موضوعه مبلغا من النقود مستحق الوفاء لدي الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين .

والأوراق التجارية ثلاثة هي:

- تعتبر من الأوراق التجارية.. .
  a. الكمبيالة
  b. السند الاذني
  c. الشيك
  d. جميع ما سبق

تعد من الأوراق التجارية. مكرر
a. الكمبيالة
b. السند الاذني
c. الشيك
d. كل الإجابات صحيحة

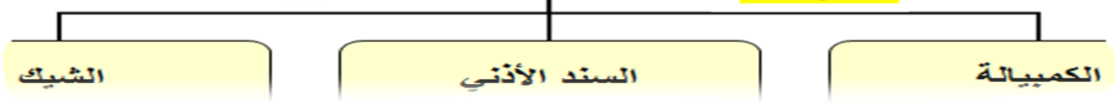


## رابعا: السمسرة

**السمسرة** عقد يتعهد بمقتضاه السمسارلشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين والتوسط في إبرامه وذلك مقابل أجر يكون عادة نسبة من قيمة العقد.

عقد يتعهد بمقتضاه شخص للطرف الأول بالبحث عن الطرف الثاني لإبرام عقد معين والتوسط في إبرامه وذلك مقابل أجر يكون عادة نسبة من قيمة العقد:

a. الوكالة بالعمولة
b. السمسرة
c. إنشاء المباني
d. الصناعة

## الكمبيالة

الكمبيالة هي محرر مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلي شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لشخص ثالث أو لأمره يسمى المستفيد .

في الكمبيالة .. مكرر
a. طرف واحد
b. طرفان
c. يصح جميع ما سبق
d. ثلاثة أطراف

وقد حددت المادة الأولي من نظام الأوراق التجارية بيانات الكمبيالة في الآتي:

أ-كلمة كمبيالة
ب-أمر غير معلق علي شرط بوفاء مبلغ معين من النقود
ج-اسم المسحوب عليه
د-ميعاد الاستحقاق
هـ-مكان الوفاء
و-اسم من يجب الوفاء له أو لأمره "المستفيد"
ز_تاريخ ومكان إصدار الكمبيالة .
ح-توقيع من أصدر الكمبيالة .

عدد الأطراف في الكمبيالة الأصلية:
a. 3 أطراف. الساحب. المستفيد والمسحوب عليه
b. طرفان. الساحب والشخص لأمره
c. طرف واحد وهو المحرر
d. 4 أطراف الساحب. المستفيد. المسحوب عليه والبنك

## الشيك

هو محرر مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بنك بأن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الإطلاع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامله أو لأمر الساحب نفسه يسمى المستفيد

في الشيك..
a. طرفان
b. ثلاثة أطراف
c. طرف واحد
d. أربعة أطراف

الأمر الذي في الشيك كما حددته المادة رقم 91 من نظام الأوراق التجارية بيانات الشيك

a. أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود
b. يجب ان يكون معلقا على شرط الوفاء
c. يفضل ان يكون معلقا على شرط الوفاء
d. يرجع ذلك لرغبة الوسيط

- وقد حددت المادة 91 من نظام الأوراق التجارية بيانات الشيك في الآتي:
- أ-كلمة شيك
- ب-أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود مكتوبا بالحروف والأرقام
- ج-اسم البنك المسحوب عليه
- د-مكان الوفاء
- هـ-اسم من يجب الوفاء له أو لأمره "المستفيد" أو لحامله
- و_تاريخ ومكان إصدار الشيك
- ز-توقيع من أصدر الشيك الساحب

## خامسا: أعمال التجارة البحرية

تعتبر أعمال التجارة البحرية من قبيل الأعمال التجارية المنفردة وفقا لنص المادة 2 من نظام المحكمة التجارية ويدخل في ذلك الأوجه المختلفة لهذه الأعمال وهي :

-بناء السفن وإصلاحها وصيانتها .
-شراء أو بيع أو تأجير أو استئجار السفن.
-بيع وشراء معدات أو أدوات أو مواد تموين السفن.
-استخدام الملاحين وغيرهم من العاملين في السفن.
-عمليات الاقتراض التي تتم بضمان السفينة أو ضمان حمولتها.

الأعمال المتعلقة بسفن النزهة:

a. لا تعد من الأعمال التجارية: لانتفاء قصد تحقيق الربح
b. لا تعد من الأعمال المدنية: لانتفاء قصد تحقيق الربح
c. لا تعد من الأعمال التجارية: لتوافر عنصر المضاربة
d. لا توجد إجابة صحيحة

تعتبر أعمال التجارة البحرية أعمالا تجاريه منفردة حتى لو قام بها الشخص مرة واحده لوكان تاجر أو غير تاجر. وتعتبر الأعمال تجاريه بالنسبة لصاحب السفينة أو مجهزها أما بالنسبة للطرف الأخر فان الأمر يتوقف على صفة تاجر أو غير تاجر وعلى طبيعة العمل بالنسبة له.

تجدر الإشارة أن الأعمال المتعلقة بسفن النزهة لا تعتبر من الاعمال التجارية وذلك لانتفاء قصد المضاربة . وتحقيق الربح

## المحاضرة الرابعة :

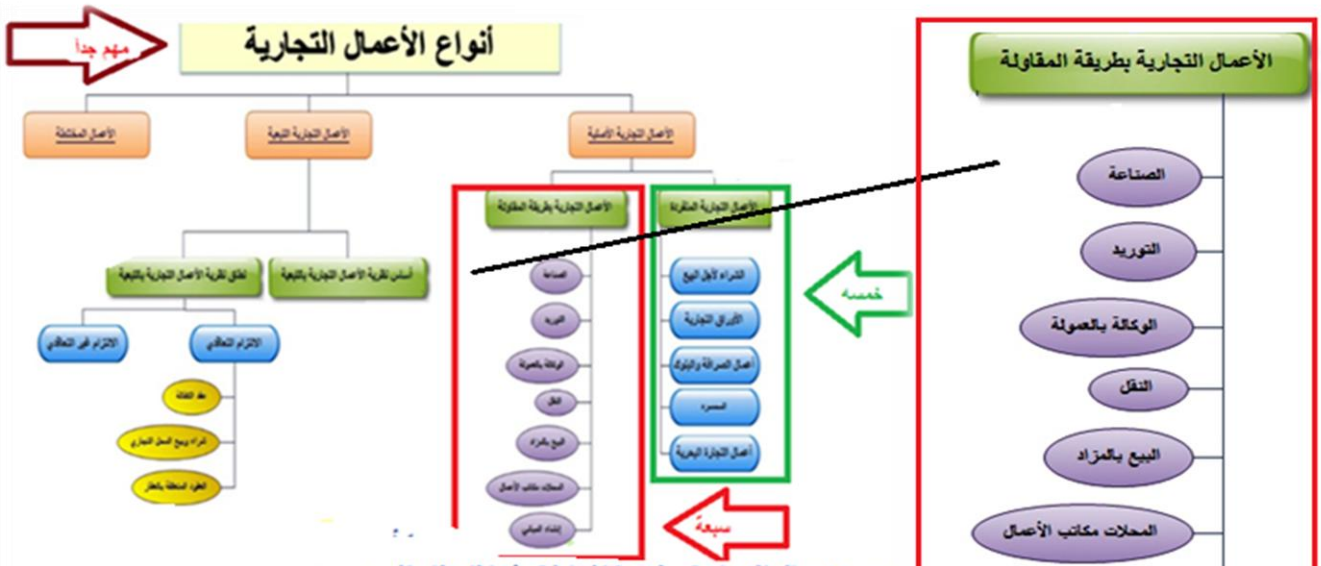


عدد الاعمال التجارية بطريقة المقاولة وفقا للنظام السعودي .

a. سبعة
b. اربعه
c. ثمانية
d. ستة

## اولا: الاعمال التجاريه بطريقه المقاوله

هذه الأعمال لاكتسابها الصفة التجارية لا بد من ضرورة القيام بها على وجه المقاولة أو المشروع. بمعنى لا يعتبر هذا النوع من الأعمال تجاريا إلا إذا تم على وجه الاحتراف أي التكرار وفي إطار مشروع منظم والمقاولة بهذا المعنى تقوم علي عنصرين هما : تكرار القيام بالعمل موضوع المقاولة على نحو مستمر.
وجود تنظيم أو مشروع لمباشرة النشاط.

والأعمال التجارية بطريق المقاولة وفقا للنظام السعودي هي: مقاولة الصناعة والتوريد والوكالة بالعمولة والنقل ومحلات ومكاتب الأعمال والبيع بالمزاد العلني وإنشاء المباني.

### 4: مقاولة النقل

عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل أشخاص أو أشياء إلي مكان معين مقابل أجرة متفق عليها.
يشترط لاعتبار أعمال النقل تجارية أن يباشرها الشخص علي سبيل الاحتراف.
يعتبر النقل تجاريا دائما بالنسبة للناقل .
لا يعتبر النقل تجاريا بالنسبة للشاحن أو المسافر إلا إذا كان تاجرا وكان النقل متعلقا بتجارته.
ويعد النقل تجاريا سواء كان نقل بري، بحري، أوجوي، وسواء تعلق بنقل بضائع أم نقل أشخاص .

تعد مقاولة نقل الطالبات من وإلى مدارسهن، بقصد تحقيق الربح من:

a. الأعمال التجارية التبعية
b. الأعمال المختلطة
c. الأعمال التجارية الأصلية المنفردة
d. الأعمال التجارية الأصلية بطريق المقاولة

### 2: مقاولة التوريد

التوريد عقد يتعهد بمقتضاه شخص بتقديم أشياء أو خدمات لمصلحة شخص آخر بصورة منتظمة ومستمرة لفترة من زمنية معينة مقابل أجر أو ثمن متفق عليه يتعهد المورد له بدفعه للمورد.
يشترط لاعتبار عمليات التوريد تجارية أن يباشرها الشخص علي سبيل الاحتراف. ولا يشترط أن يكون التوريد مسبوقا بالشراء. ولا يعتبر التوريد عملا تجاريا اذا قام به الشخص بصفة عرضية أو على نحو متقطع .

عهد يتعهد بمقتضاه شخص بتقديم أشياء أو خدمات لمصلحة شخص آخر بصورة منتظمة ومستمر لفترة زمنية معينة مقابل أجر اوثمن متفق عليه .

a. مقاولة التوريد
b. مقاولة النقل
c. مقاولة انشاء المباني
d. مقاولة الوكالة بالعمولة

الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجري باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل.
الوكيل بالعمولة شخص يتعاقد باسمه الشخصي لحساب الموكل في مقابل أجر يسمى العمولة.
يشترط لاعتبار عمليات الوكالة بالعمولة تجارية أن يباشرها الشخص علي سبيل الاحتراف.
تختلف الوكالة بالعمولة عن كل من الوكالة العادية. والسمسرة.
تعتبر مقاولة الوكالة بالعمولة عملا تجاريا دائما سواء كانت الصفقة التي يبرمها مدنية أو تجارية.

عهد يتعهد بمقتضاه الطرف الأول بأن يجري باسمه تصرفا قانونيا لحساب الطرف الثاني .

a. مقاولة البيع بالمزاد العلني
b. مقاولة الوكالة بالعمولة
c. مقاولة النقل
d. مقاولة إنشاء المباني

## رابعا : الأعمال التجارية المختلطة

يقع العمل القانوني عادة بين شخصين فإن كان تجارياً بالنسبة إلى كل منهما فلا صعوبة في الأمر اذ تطبق بشأنه أحكام القانون التجاري بالنسبة للطرفين. مثال بيع تاجر الجملة بضاعته لتاجر التجزئة. اما اذا كان العمل القانوني مدنياً بالنسبة للطرفين فتطبق بشأنه كذلك أحكام القانون المدني بالنسبة لكل منهما. ومثال ذلك قيام أحد الاشخاص باستئجار منزل بقصد السكن.

هو العمل الذي يتم بين طرفين يكون لأحدهما عمل تجاري وللأخر عمل مدني وقد يكون أحد طرفيه تاجر والأخر غير تاجر أو يكون الطرفين تجار. ويخضع هذا النوع من العمل لنظام مزدوج فتطبق أحكام النظام المدني على الطرف الذي يعد العمل بالنسبة له مدني ويطبق أحكام النظام التجاري على الطرف الذي يعد العمل بالنسبة له عمل تجاري. ومثال ذلك بيع تاجر التجزئة سلعاً للمستهلكين. وبيع المزارع محصولاته لأحد التجار. وبيع المؤلف حقوق الطبع والنشر للناشر... فالعمل يعتبر في جميع الحالات مدنياً بالنسبة الى طرف وهو المستهلك والمزارع والمسافر. وتجارياً بالنسبة للطرف الأخر وهو التاجر والناقل ورب العمل.

- العمل التجاري المختلط إذن هو العمل الذي يعتبر تجاريا بالنسبة لطرف ومدنيا بالنسبة للطرف الأخر
- لا تشكل الأعمال التجارية المختلطة نوعا مستقلا من الأعمال التجارية

يعرف العقد الذي يكون فيه أحد طرفيه مدنياً. والأخر تاجراً:

a. العمل التجاري بالتبعية
b. العمل التجاري
c. العمل المدني
d. العمل المختلط

تشمل تطبيقات نظرية الاعمال التجارية بالتبعية التزامات التاجر التعاقدية والتزاماته غير التعاقدية

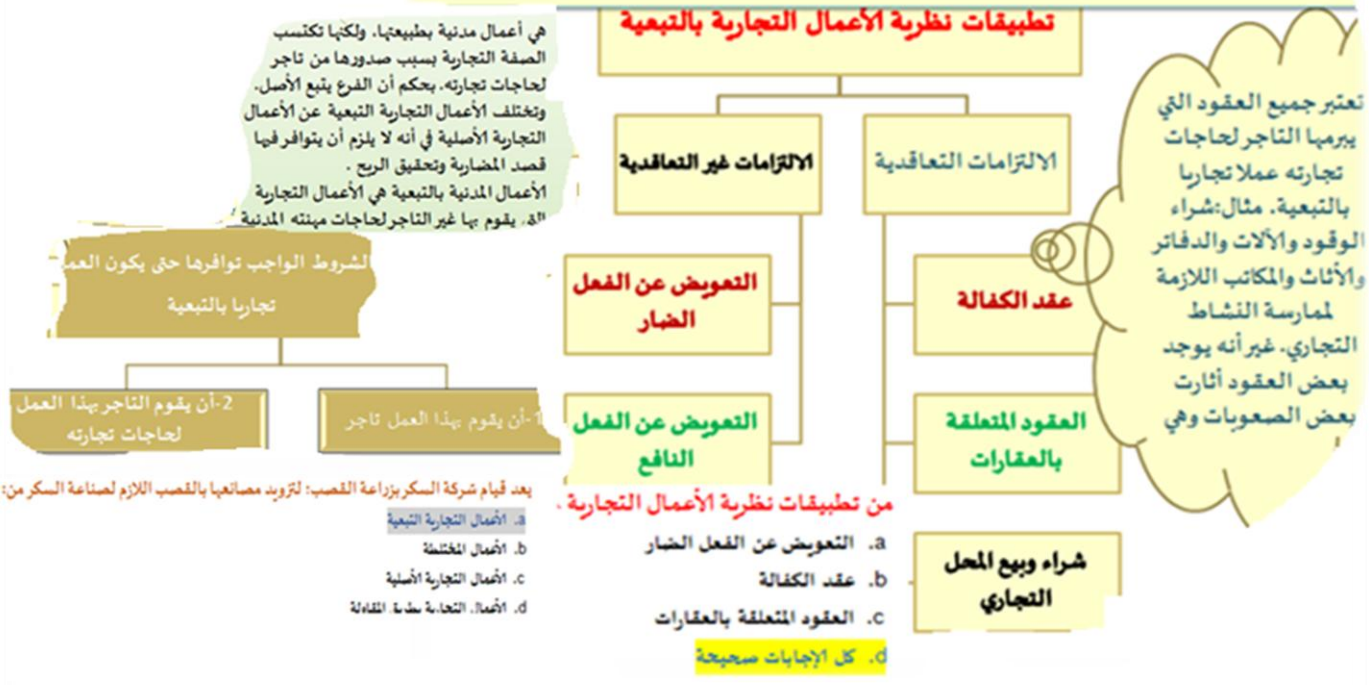


هي أعمال مدنية بطبيعتها، ولكنها تكتسب الصفة التجارية بسبب صدورها من تاجر لحاجات تجارته، بحكم أن الفرع يتبع الأصل. وتختلف الأعمال التجارية التبعية عن الأعمال التجارية الأصلية في أنه لا يلزم أن يتوافر فيها قصد المضاربة وتحقيق الربح .
الأعمال المدنية بالتبعية هي الأعمال التجارية "ا. يقوم بها غير التاجر لحاجات مهنته المدنية

لشروط الواجب توافرها حتى يكون العمل تجاريا بالتبعية

1-أن يقوم بهذا العمل تاجر
2-أن يقوم التاجر بهذا العمل لحاجات تجارته

يعد قيام شركة السكر بزراعة القصب: لتزويد مصانعها بالقصب اللازم لصناعة السكر من:

a. الأعمال التجارية التبعية
b. الأعمال المختلطة
c. الأعمال التجارية الأصلية
d. الأعمال التجارية بحسب القابلة

من تطبيقات نظرية الأعمال التجارية .

a. التعويض عن الفعل الضار
b. عقد الكفالة
c. العقود المتعلقة بالعقارات
d. كل الإجابات صحيحة

## 2: قضاء الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف)

❖ اختصاصاتها:

النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم .

❖ تؤلف محاكم الاستئناف من دوائر متخصصة هي

- 1 _ الدوائر الحقوقية.
- 2- الدوائر الجزائية.
- 3- دوائر الأحوال الشخصية.
- 4- الدوائر التجارية.
- 5- الدوائر العمالية

تتألف محاكم الاستئناف من دوائر متخصصة منها.

a. دوائر قضايا القصاص والحدود
b. الدوائر الحقوقية والدوائر التجارية
c. دوائر قضايا الاحداث والدوائر الجزائية
d. دوائر قضايا الاحداث

تتكون محاكم الاستئناف في المملكة العربية السعودية من عدة دوائر منها .

a. دوائر قضايا الأحداث
b. دوائر قضايا القصاص والحدود
c. الدوائر الحقوقية والدوائر التجارية
d. أ+ ب صحيحتان

من القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية.

a. التضامن
b. الافلاس
c. النفاذ المعجل
d. جميع الإجابات صحيحة

### ثالثا : القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية

هو عدم انقسام الدين بين المدينين عند تعددهم في علاقة قانونية واحدة .

a. التضامن
b. الاعسار
c. المهلة القضائية
d. الإفلاس

**1-التضامن :** يقصد بالتضامن عدم انقسام الدين بين المدينين عند تعددهم في علاقة قانونية واحدة . بحيث لا يسأل كل مدين منهم بمقدار نصيبه في الدين فحسب ولكن يلتزم بالوفاء بكامل قيمة الدين . الذي في ذمته وذمة باقي المدينين معه في العلاقة .
في المعاملات التجارية التضامن مفترض بين المدينين عند تعددهم دون حاجة إلى اتفاق أو نص.

**2-الإفلاس:** نظام خاص بالتجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية التي حل ميعاد استحقاقها. يتسم نظام الإفلاس بالشدة والقسوة تجاه التاجر الذي يتوقف عن سداد ديونه التجارية حالة الأداء. يختلف نظام الإفلاس عن نظام الإعسار الذي يخضع له المدين غير التاجر عندما يتوقف عن سداد ديونه

**3-المهلة القضائية:**
يجوز للقاضي أن يمنح المدين الذي يتوقف عن سداد ديونه المدنية مهلة لسداد دينه إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن ضرر جسيم من جراء تأجيل الوفاء وهو ما يطلق عليه الأجل القضائي. أما الديون التجارية فالقاعدة هي التشدد في منح المدين مهلة للوفاء نظرا لأهمية الوفاء في المواعيد المحددة في المعاملات التجارية.. لا يجوز منح مهلة للوفاء بقيمة الأوراق التجارية

**4- الإعذار :** الإعذار هو وضع المدين موضع المخل بتنفيذ التزاماته. ولا يثبت الإخلال بتنفيذ الالتزامات التعاقدية إلا إذا قام الدائن بإعذار المدين بضرورة تنفيذ التزاماته. و يثبت الإعذار في المسائل المدنية بواسطة ورقة رسمية. أما في المسائل التجارية فإن الإعذار يتم بأي وسيلة من وسائل الاتصال (بشرط إمكانية الإثبات).

**5-النفاذ المعجل :** النفاذ المعجل هو تنفيذ الحكم رغم قابليته للتظلم منه أو رغم حصول التظلم فيه.
الأصل في المعاملات المدنية أن الأحكام التي تصدر في منازعاتها لا تكون واجبة النفاذ إلا بعد أن تصبح أحكامها نهائية. أما المعاملات التجارية فالأصل فيها أنها قابلة للنفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة. أما القرارات الصادرة بالفصل في منازعات الأوراق التجارية فإنها تكون مشمولة بالنفاذ المعجل بغير كفالة.

**6- صفة التاجر:** متى اكتسب الشخص صفة التاجر فإنه يلتزم بالتزامات التجار

# أولا :احتراف الأعمال التجارية

يتطلب اكتساب الشخص لصفة التاجر أن يحترف القيام بالأعمال التجارية. وهذه الأعمال التجارية هي الأعمال التجارية المنفردة والأعمال التجارية بطريق المقاولة. أما الأعمال التجارية بالتبعية فهي أعمال مدنية بطبيعتها تكتسب الصفة التجارية لصدورها من تاجر فهي تتطلب أولا اكتساب صفة التاجر. ويقصد باحتراف الأعمال التجارية: ممارسة الشخص للأعمال التجارية بصورة منتظمة ومستمرة بحيث يعتمد عليه كوسيلة للارتزاق.

من شروط اكتساب صفة التاجر احتراف الاعمال التجارية، ويقصد بها:

a. أن يمارس الشخص العمل لمرة واحدة فقط
b. وجوب وجود محل ثابت: لاحتراف العمل التجاري
c. ممارسة الشخص للأعمال التجارية بصورة منتظمة ومستمرة كوسيلة للارتزاق
d. لا توجد إجابة صحيحة

من شروط احتراف العمل التجاري..

a. ممارسة الشخص للإعمال التجارية بصورة منتظمة ومستمرة كوسيلة للارتزاق
b. يكفي ممارسة الشخص للإعمال التجارية ولومرة واحدة
c. يجب ان يكون هناك محل ثابت لاحتراف العمل التجاري
d. لا توجد إجابة صحيحة

مكرر.. الاختلاف بصيغة السؤال

## يتكون الاحتراف من عنصرين

أ-الاعتياد : تكرار القيام بالعمل بصفة منتظمة

الاعتياد والارتزاق عنصرا..

a. التشريع التجاري
b. قواعد الاثبات
c. شروط اكتساب صفة التاجر
d. احتراف الاعمال التجارية

ب-الارتزاق: يعني أن يشكل ممارسة العمل التجاري للشخص مصدرا للرزق والحصول على الكسب ولا يشترط أن يكون هذا العمل هو النشاط الوحيد أو الرئيسي للشخص.

-يجوز أن يحترف الشخص عدة حرف من بينها التجارة.
-تثبت صفة التاجر لمن يحترف الأعمال التجارية بغض النظر عن حجم المشروع التجاري.
-واشتراط احتراف الأعمال التجارية لاكتساب صفة التاجر خاص بالشخص الطبيعي ولا يتطلب في الشخص الاعتباري.
-لا يترتب علي اكتساب الشركة صفة التاجر اكتساب الشركاء فيها هذه الصفة .
ويشترط في العمل التجاري الذي يكسب الشخص صفة التاجر أن يكون مشروعا .
وغير مخالف للنظام العام والآداب العامة.
- الأعمال المتعلقة بالأوراق التجارية لا تؤدي إلى اكتساب صفة التاجر إذ لا يتصور أن يحترف الشخص .
سحب الكمبيالات والشيكات فهذه الأعمال تابعة بطبيعتها لنشاط رئيسي أخر. وهذا النشاط قد يكون مدنياً وقد يكون تجارياً. فمالك العقار الذي يسحب كمبيالات بالأجرة على مستأجريه ليس تاجراً لأنه لا يحترف .
سحب الكمبيالات بل تأجير العقار.

### الأعمال المتعلقة بالأوراق التجارية

a. تكسب الشخص صفة التاجر
b. لا تؤدي ال اكتساب صفة التاجر
c. تعد عملاً مدنيا
d. يشترط لها وجود أربعه أطراف

يقصد بها صلاحية الشخص للاشتغال بالتجارة واكتساب صفة التاجر

وتحمل الالتزامات المفروضة على التجار.

a. العرف التجاري
b. الاهلية التجارية
c. نظرية المقاولة
d. الدفاتر التجارية

## ثالثا: الأهلية التجارية

-لا يكفي لاكتساب صفة التاجر أن يحترف الشخص الأعمال التجارية باسمه ولحسابه. وإنما لابد أن تتوافر فيه أيضا الأهلية التجارية. ويقصد بها صلاحية الشخص للاشتغال بالتجارة واكتساب صفة التاجر. وتحمل الالتزامات المفروضة على التجار. ويعتبر الشخص أهلا لمباشرة التجارة في المملكة ببلوغه سن الثامنة عشر غير مصاب بأي عارض من عوارض الاهلية."سواء كان مواطنا او اجنبيا". وإذا أصيب الشخص بأحد عوارض الأهلية يتم الحجر عليه. وتعين له المحكمة قيما لإدارة أمواله. ولا يجوز للقيم أن ينشئ تجارة جديدة -لحساب المحجور عليه.

-. لا تصح تصرفات المتعاقد وفقاً لنظام المحكمة التجارية السعودي إلا إذا أتم:

a. 18 سنة ميلادية
b. 18 سنة هجرية
c. 15 سنة ميلادية
d. 15 سنة هجرية

## شروط اكتساب صفة التاجر

القانون التجاري هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية ونشاط التجار عند ممارسة تجارتهم. وسوف نتناول في هذه المحاضرة شروط اكتساب صفة التاجر.

عرفت المادة الأولي من نظام المحكمة التجارية التاجر بأنه "من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له"

تعد الاهلية التجارية من .

a. شرط اكتساب صفة التاجر
b. وظائف السجل التجاري
c. من أركان التزامات التجار
d. كل الإجابات خاطئة

من شروط اكتساب صفة التاجر:

a. الاعتياد
b. الارتزاق
c. احتراف الاعمال التجارية
d. النفاذ المعجل

مباشرة الشخص الأعمال التجارية باسمه ولحسابه:

a. من شروط اكتساب صفة التاجر
b. من وظائف السجل التجاري
c. من أركان التزامات التجار
d. كل الإجابات خاطئة

## المحاضرة السابعة :

### أهمية الدفاتر التجارية

1. تبين المركز المالي للتاجر
2. تبين جميع العمليات التي قام بها التاجر
3. تبين تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في نهاية السنة المالية
4. تصلح الدفاتر التجارية المنتظمة أن تكون وسيلة للإثبات أمام القضاء
5. للدفاتر التجارية أهمية كبيرة في نظام الإفلاس.
6. تفيد الدفاتر التجارية في تقدير الضريبة المستحقة على التاجر واحتساب الزكاة

من أهمية الدفاتر التجارية أنها.

a. تساعد على الحوالة
b. تبين جميع العمليات التي قام بها التاجر
c. تمنع وجود المضاربة
d. تمحو القيد

### ١-الدفاتر التجارية الإلزامية

**1 – دفتر اليومية الأصلي :** هو الدفتر الذي تقيد فيه جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر. وكذلك مسحوباته الشخصية يوم بيوم وبالتفصيل باستثناء المسحوبات الشخصية التي يمكن أن تقيد إجمالا شهرا بشهر. وقد أجازت المادة الثالثة للتاجر أن يمسك دفاتر يومية مساعدة تجنبا لما يترتب علي قيد جميع العمليات التجارية في دفتر واحد من ارتباك في عمليات القيد .

**2 دفتر الجرد:** هو الدفتر الذي تقيد فيه تفاصيل البضاعة الموجودة لدي التاجر في آخر السنة المالية. ويلاحظ أن دفتر الجرد لا يشمل سوي تفاصيل البضاعة فقط دون غيرها من الحقوق التي للتاجر أو الديون عليه. لذا اشترط النظام أن يدون التاجر في دفتر الجرد صورة من قائمة المركز المالي إذا لم تكن مقيدة في دفتر آخر .

**3- دفتر الأستاذ العام:** هو الدفتر الذي تنقل إليه جميع العمليات الواردة في دفتر اليومية من وقت لآخر. ومن خلاله يمكن معرفة النتائج النهائية لحركة عناصر المشروع التجاري. كما يمكن للتاجر أن يستخرج ميزانيته السنوية من واقع البيانات المقيدة به. ترحل إلي دفتر الأستاذ العمليات ذات الطبيعة الواحدة من دفتر اليومية. بحيث يمكن استخلاص نتيجة كل حساب علي حدة بسهولة في أي وقت "حساب أرباح. حساب خسائر. حساب نفقات. حساب إيرادات". القيد في دفتر الأستاذ يتم بناء علي وحدة العملية. حيث تنقل إليه جميع القيود المتعلقة بكل عملية علي حدة. بخلاف دفتر اليومية الذي تقيد فيه جميع العمليات حسب تاريخ وقوعها لا بحسب نوعها

يعد دفتر اليومية الأصلي من:

a. الدفاتر التجارية غير الإلزامية
b. الدفاتر التجارية الإلزامية
c. الدفاتر التجارية الاحتياطية الأخرى
d. كل الإجابات خاطئة

يعد دفتر الجرد من.

a. الدفاتر التجارية غير الإلزامية
b. الدفاتر التجارية الاحتياطية الأخرى
c. الدفاتر التجارية الإلزامية
d. كل الإجابات خاطئة

– مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والمراسلات: يجب علي التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية . الإلزامية في حدها الأدنى وكذلك دفتر المراسلات مدة عشر سنوات على الأقل تبدأ من تاريخ إقفال الدفتر أو من تاريخ إرسال أو تسلم المراسلات والمستندات .

يجب على التاجر أن يحتفظ بالدفاتر التجارية الإلزامية . مكرر

a. لا توجد مدة محددة
b. 10 سنوات على الأقل من تاريخ فتح الدفاتر
c. 8 سنوات على الأقل من تاريخ اقفال الدفاتر
d. 10 سنوات على الأقل من تاريخ اقفال الدفاتر

### الجزاء على مخالفة الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية

يترتب على عدم مسك التاجر الدفاتر التجارية أو عدم مراعاة قواعد انتظامها، تعرض التاجر لجزاءات جنائية وجزاءات مدنية.

**الجزاءات الجنائية:** إذا خالف التاجر الأحكام المنصوص عليها في نظام الدفاتر التجارية بأن لم يمسك دفاتر أصلا. أو كانت دفاتره غير كافية ولا تتناسب مع طبيعة تجارته. أو كانت دفاتره غير منتظمة. كذلك إذا لم يحتفظ بدفاتره المدة القانونية فإنه يتعرض لجزاء جنائي وهو الغرامة التي ا لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن خمسين ألف ريال. وفي حالة إفلاس التاجر فإن عدم وجود دفاتر تجارية منتظمة لديه له أثر في اعتباره مفلسا بالتدليس أو التقصير

اعتبر القانون إفلاس التاجر الذي لم يمسك بالدفاتر التجارية المنتظمة مكرر

a. إفلاس بالتقصير والتدليس
b. إفلاساً وهمياً
c. إفلاساً حقيقياً
d. إفلاساً احتياطا

يترتب على عدم مسك التاجر الدفاتر التجارية الملزمة، أو عدم مراعاة قواعد انتظامية.

a. تعرض التاجر لعقوبات جنائية ومدنية
b. تعرض التاجر لعقوبات جنائية فقط
c. تعرض التاجر لعقوبات مدنية فقط
d. تعرض التاجر لغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد عن أربعين ألف ريال

## شروط الالتزام بالقيد في السجل التجاري

حدد نظام السجل التجاري الشروط الواجب توافرها للالتزام بالقيد في السجل التجاري وتتمثل فيما يلي:

شروط الالتزام بالقيد في السجل التجاري

1-أن يكون طالب القيد تاجرا
2-ألا يقل رأسمال التاجر عن مائة ألف ريال
3-أن يكون للتاجر محل ثابت أو فرع أو وكاله في المملكة
4-الاشتراك في الغرفة التجارية والصناعية
5- محو القيد

من شروط الالتزام بالقيد في السجل التجاري. مكرر بثلاث نماذج

a. الا يقل رأس مال التاجر عن 50 ألف ريال
b. الا يقل رأس مال التاجر عن 100 ألف ريال
c. لا يشترط مبلغ معين
d. الا يقل رأس مال التاجر عن 300 ألف ريال

الاشتراك في الغرفة التجارية او الصناعية .

a. من خصائص المحل التجاري
b. من شروط الالتزام بالقيد في السجل التجاري
c. من وظائف السجل التجاري
d. من أركان التزامات التجار

## وظائف السجل التجاري

عمل إحصائية للسجل لمعرفة ما يخص التاجر ومشروعاته:

a. من وظائف السجل التجاري
b. من اختصاصات المحكمة العليا
c. من اختصاصات الخدمة المدنية
d. من وظائف التجار

1-الوظيفة الاستعلامية عن التجار ونشاطهم .

2:الوظيفة الإحصائية للسجل لمعرفة ما يخص التاجر ومشروعاته .

3:الوظيفة الاقتصادية فيطلع المختصين على السجلات لوضع سياسة تخطيط اقتصادية للدولة.

وضع سياسة تخطيط اقتصادية للدولة والاستعلام عن الأنشطة التجارية.

a. من وظائف التجار
b. من اختصاصات المحكمة العليا
c. من اختصاصات الخدمة المدنية
d. من وظائف السجل التجاري

## التزامات المحاكم تجاه مكتب السجل التجاري

تلتزم المحاكم بإبلاغ مكتب السجل التجاري عن أي حكم قضائي نهائي يعدل من مركز التاجر القانوني كالأحكام المتعلقة بالإدانة في الحدود الشرعية وإفلاس التاجر أو توقيع الحجز على أمواله، أهلية التاجر، انسحاب الشركاء أو عزل المديرين حل الشركة أو بطلانها.....

إحدى الإجابات التالية ليست من التزامات المحاكم تجاه مكتب السجل التجاري

a. التبليغ عن الأحكام المتعلقة بزواج التاجر.
b. التبليغ عن الأحكام المتعلقة بالحدود الشرعية على التاجر
c. التبليغ عن الأحكام المتعلقة بإفلاس التاجر
d. التبليغ عن الأحكام المتعلقة بانسحاب الشركاء

## يتم شطب القيد في السجل في الأحوال الآتية:

1-ترك التاجر لتجارته بصفة نهائية .
2-وفاة التاجر
3- انهاء تصفية الشركة

كما يمكن إضافة الحالتين الآتيتين:

1-صدور حكم قضائي بالشطب
2-حصول التاجر على وظيفة حكومية

من حالات شطب القيد في السجل التجاري. يُشطب قيد التاجر في السجل التجاري

a. موت التاجر
b. سفر التاجر
c. مرض التاجر
d. عدم انهاء تصفية الشركة

a. إذا تم الانتهاء من تصفية الشركة
b. في حال إغلاق المحل
c. إذا ترك التاجر تجارته بصفة نهائية
d. أ+ ج صحيحتان

يشطب القيد في السجل التجاري

a. إذا تم الانتهاء من تصفية الشركة
b. في حال موت التاجر
c. إذا ترك التاجر تجارته بصفة نهائيا
d. جميع الإجابات صحيحة

يجب أن يكون عدد المشتركين من العاملين فى مجا ـ مكرر بثلاث نماذج
التجارة أو الصناعة المقيدين في السجل التجاري

a. لا يقل عن 40 شخصا
b. لا يقل عن 20 شخصا
c. لا يقل عن 30 شخصا
d. لا يزيد عن 30 شخصا

## تعريف الغرفة التجارية والصناعية

عرف النظام الغرفة التجارية والصناعية بأنها هيئة لا تستهدف الربح وتمثل في دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية للتجار لدي الدولة. وتتمتع الغرفة بشخصية اعتبارية ويمثلها رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء والغير.
وتنشأ الغرفة التجارية بقرار من وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الصناعة ولا يجوز أن يقل عدد المشتركين فيها عن 30 شخصا من العاملين في مجال التجارة و/أو الصناعة المقيدين في السجل التجاري. وتمثل الغرف التجارية مصالح قطاع الأعمال في كل منطقة من المناطق التي توجد بها تلك الغرف وتعمل على تنمية البيئة الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات وخدمة المناطق ورجال الأعمال الذين تمثلهم.

هى لا تستهدف الربح وتمثل فى دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية للتجار لدى الدولة .

a. وزارة العدل
b. المؤسسة العامة للتقاعد
c. الغرفة التجارية والصناعية
d. الهيئة العامة للغذاء والدواء

يشترط في مجلس إدارة الغرفة التجارية او الصناعية أن يكون العضو. مكرر

a. عربيا
b. خليجيا
c. سعوديا
d. الجنسية ليست شرطا في العضوية

## شروط عضوية مجلس ادارة الغرفة

1- أن يكون سعودي الجنسية.
2- أن يكون مشتركا في الغرفة التجارية.
3- ألا يقل سنه عن ثلاثين سن وتخفض هذه المدة إلى خمسة وعشرين إذا كان حاصلا على شهادة جامعية.
4- أن يكون قد اشتغل بالتجارة والصناعة مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات متوالية ويجوز تخفيضها لسنة واحدة لمن يحمل شهادة جامعية .
5- أن يجيد القراءة والكتابة.

يشترط في عضو مجلس الادارة

التبرعات والهبات والإعانات الأهلية . مكرر

a. ممنوعة من الغرف التجارية والصناعية ويعاقب القانون على ارتكابها
b. من الموارد المالية للغرف التجارية الصناعية
c. أ+ ب صحيح
d. أ+ ب خطأ

## الموارد المالية للغرفة

تتكون الموارد المالية للغرفة من :
1-الاشتراكات طبقا لفئات التجار والصناع "حيث يوجد ثلاث فئات : درجة ممتازة وتشمل المنشآت ذات رؤوس الأموال الضخمة. درجة أولي وتشمل المنشآت ذات رؤوس الأموال المتوسطة. ودرجة ثانية وتشمل المنشآت ذات رؤوس الأموال الصغيرة".
2-رسوم الإصدار والتصديق علي الشهادات والمحررات التي يقدمها التجار والصناع للغرفة.
3-عوائد استثمار أموالها
4-التبرعات والهبات والإعانات الأهلية والحكومية.

*تستثمر الغرفة أموالها وفقا للأهداف التي أنشئت من أجلها على النحو الذي يقرره مجلس الادارة.

# المحاضرة العاشرة:

هو مال منقول معنوي يستعمله التاجر لغرض نشاطه التجاري.

a. تصفية الشركة
b. الملكية المعنوية
c. المحل التجاري
d. لملكية الذاتية

## ماهية المحل التجاري

*يرجع الفضل في ظهور فكرة المحل التجاري إلى التجار أنفسهم لا إلى رجال القانون،فهم الذين تصوروا لأول مرة امكانية انتقال المحل التجاري إلى الغير بكل عناصره وبكل القيم التي ينطوي عليها،أما المشرع فلم يفعل سوى أنه استجابة لهذا التطور.

*لا يقصد بالمحل التجاري المكان الذي يمارس فيه التاجر تجارته وانما يقصد به مجموعة من العناصر المادية والمعنوية التي يعتمد عليها التاجر في مزاولة نشاطه التجاري.

*وقد تسمى مجموعة هذه العناصر بالمتجر أو المصنع بحسب ما إذا كان مخصصا لمزاولة التجارة أو الصناعة وقد تسمى أيضا بالمنشأة.

*المحل التجاري عبارة عن فكرة معنوية تنطوي تحتها مجموعة من الأموال المخصصة لغرض الاستغلال التجاري وتتضمن نوعين من العناصر المادية والمعنوية

المحل التجاري هو مال منقول معنوي يستعمله التاجر لغرض نشاطه التجاري وسوف نتطرق إلى محتوى المحل التجاري والعناصر التي تشتمله وبهذا يتسنى لنا فهمه على أكمل وجه، لأنه بفهم العناصر المكونة له، نفهم المحل التجاري ومعناه الحقيقي .

يعتبر المحل التجاري ملكية غير مادية، قيمة متعلقة بأهمية الزبائن المتعاملين معه،وعملاء المحل مرتبطين بالميزات الشخصية للتاجر وبعناصر أخرى ليست له علاقة بشخصيته،وإن قيمة المحل تتعلق بالمكان المختار خاصة إذا كان البيع بالتجزئة أو بعنوان المحل الذي يشد إليه الجمهور ،وكذا بكمية المعدات

عناصر المحل التجاري اما أن تكون لها طبيعة مادية وهي المعدات،والآلات ،البضائع.وإما أن تكون ذات طبيعة غير مادية معنوية

وهي العملاء،الاسم التجاري ،العنوان التجاري، الحق في الإيجار. والطبيعة المنقولة للمحل التجاري تفرض علينا استبعاد العقارات فلا يمكن أن يشملها .

### المكان الذي يمارس فيه التاجر تجارته .

a. لم يعرف ولم يسمى الا بالمحل التجاري
b. كان يسمى قديما متجرا ثم اصبح يطلق عليه محلا تجاريا ( فيه شك)
c. يطلق عليه قانونا مستودع البضائع
d. لا يسمى محلاً تجاريا إطلاقا

### المقر الذي يمارس فيه التاجر البيع والشراء:

a. يطلق عليه قانوناً مستودع البضائع
b. لا يسمى محلا تجاريا
c. لم يعرف إلا باسم المحل التجاري
d. كان يسمى متجراً ثم سمي بالمحل التجاري

### يعتبر المحل التجاري.. مكرر

a. مال منقولا معنويا وليس ملكية مادية
b. عقارا تجاريا
c. ملكية مادية
d. لا توجد إجابة صحية

### المحل التجاري منقول معنوي

المحل التجاري وان كان مالا منقولا إلا انه منقول معنوي فالمحل التجاري وصف قانوني لمجوعة الاموال المعنوية والمادية ، ولا تقوم فكرة المحل التجاري بمدلولها القانوني إلا على أساس العناصر المعنوية كالاسم التجاري والسمعة التجارية وثقة الجمهور ،أما البضائع والمهمات فلا تكفي وحدها لتكوين المحل التجاري

### المحل التجاري ذو صفة تجارية

لا يعتبر المحل من المحال التجارية إلا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا وعلى ذلك لا تعد من قبيل المحال التجارية المهن ذات الطابع المدني حتى ولو كانت تقوم على عنصر الاتصال بالعملاء فالمهن الحرة كالطب

### أحد العناصر المعنوية للمحل التجاري

a. الاسم التجاري
b. المهمات
c. البضائع
d. لا شيء مما سبق

---

يرى أنصار هذه النظرية أن المحل التجاري ليس وحدة قانونية مستقلة بديونه وحقوقه وانما هو وحدة عناصر فعلية:

a. نظرية الذمة المالية المستقلة
b. نظرية المجموع الواقعي
c. نظرية الملكية المعنوية
d. نظرية المجموع القانوني

**1- نظرية الذمة المالية المستقلة أو المجموع** القانونين وتقوم هذه النظرية على اعتبار المحل التجاري ذمة مالية مستقلة عن ذمة التاجر لها حقوقها وعليها التزاماتها المتعلقة بالمحل التجاري والمستقلة عن بقية حقوق والتزامات التاجر. ومقتضى هذه النظرية أن الدائن بدين شخصي للمدين ولا علاقة له بالمحل التجاري )كدين الطبيب أو المحامي( لا يستطيع التنفيذ به على المحل التجاري ومن ثم ينفرد دائنو المحل التجاري بالتنفيذ عليه دون ما زحمة الدائنين الآخرين للتاجر، فيصبح بذلك المحل التجاري وحدة قانونية مستقلة عن شخص التاجر.

* لا محل للأخذ بهذه النظرية في القانون الفرنسي وفي الدول العربية، بعكس ما هو موجود في ألمانيا

**2 - نظرية المجموع الواقعي:** يرى أنصار هذه النظرية أن المحل التجاري ليس وحدة قانونية مستقلة بديونه وحقوقه وانما هو وحدة عناصر فعلية او واقعية، اي ان عدة عناصر اجتمعت معا بقصد مباشرة استغلال تجاري دون ان يترتب على ذلك ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكه أو وجود قانوني مستقل. وبالتالي لا يترتب على التنازل عن المحل التجاري التنازل عن الحقوق والالت ا زمات الشخصية المتعلقة بالمحل التجاري ونشاطه التجاري إلا إذا اتفق على ذلك صراحة ويذكر أنصار هذا الرأي أن يترتب على هذه الوحدة لعناصر المحل التجاري وجود مال منقول ذو طبيعة خاصة مستقلة عن طبيعة عناصره المكونة له.

بيد أنه يؤخذ على هذه النظرية أن اصطلاح المجم وع الواقعي ليس له مدلول قانوني فالمجموع إما أن يكون قانونيا وإما لا يوجد كما أنها لا تفسر لنا على أساس من القانون إذا كان للشخص ذمة مالية مستقلة عن المحل التجاري أو ذمة مالية واحدة شاملة المحل التجاري.

تقوم هذه النظرية اساسا على ضرورة التفرقة بين المحل التجاري باعتباره وحدة مستقلة وبين عناصره المختلفة الداخلية في تكوينه .

a. نظرية الذمة المالية المستقلة
b. نظرية المجموع الواقعي
c. نظرية الملكية المعنوية
d. نظرية المجموع القانوني

**3- نظرية الملكية المعنوية :** تقوم هذه النظرية أساسا على ضرورة التفرقة بين المحل التجاري باعتبار وحدة مستقلة، وبين عناصره المختلفة الداخلية في تكوينه وأن حق التاجر على متجره ليس إلا حق ملكية معنوية يرد على أشياء غيرمادية مثله في ذلك مثل حقوق الملكية الصناعية والفنية ويختلف بالتالي عن حقه على كل عنصر من عناصر المحل التجاري . ومقتضى هذه النظرية أن يكون للتاجر حق الاتف ا رد في محله التجاري والاحتجاج به على الكافة، وتحميه دعوى المنافسة غير المشروعة وتسمى هذه الملكية المعنوية بالملكية التجارية ويرجح الفقه هذه النظرية لنجاحها في إيجاد تفسير منطقي لطبيعة المحل التجاري.